القائد: إرساء الأمن الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي من أهم مسؤوليات الجهاز القضائي - 28 /Jun/ 2007

اعتبر قائد الثورة الإسلامية سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي لدى استقباله يوم الخميس (اعتبر الجهاز لهذا والمنتسبين والمسؤولين القضات من وعددا القضائية السلطة رئيس (الثانية جمادى 13 فاعلية السلطة القضائية بأنها مهمة جداً على صعيد تحقيق النظام الإسلامي لأهدافه المنشودة مؤكداً: إن أهم مسؤوليات الجهاز القضائي تتمثل في إرساء الأمن الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي والتصدي الحازم والجاد لمنتهكي القانون.

ورأى سماحته في هذا اللقاء الذي جاء لمناسبة الذكرى السنوية لشهادة آية الله الدكتور بهشتي واثنين وسبعين من أنصاره المخلصين وحضره عوائل شهداء حادثة السابع من تير - 28 حزيران - رأى أن المسؤوليات الأخرى للجهاز القضائي تتمثل في تطبيق العدالة واستيفاء الحقوق وفرض القانون والتصدي للمتغطرسين والانتهازيين ونشر الأمن والاستقرار في المجتمع وأضاف: إن من ضرورات تحقيق الأمن الاقتصادي هو التصدي بحزم للمفسدين الاقتصاديين، والتوهم بأن مثل هذا الأمر يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي تصور خاطيء.

وفي هذا الإطار أضاف سماحة السيد القائد: إن التصدي للمفسدين الاقتصاديين يمهد الأرضية للنشاطات الاقتصادية وضمان أمن الناشطين في مجال الاقتصاد النزيه والذين يشكلون غالبية المواطنين.

وأكد سماحته ضرورة صيانة كرامة المواطنين إلى جانب تحقيق الأمن الأخلاقي والثقافي مشدداً بالقول: يجب تجنب المساس بكرامة المواطنين ومسائلتهم بدون دليل وإطلاق الشائعات حولهم واتهامهم، لأن مثل هذه الأمور تتعارض مع التعاليم والأحكام الإسلامية.

وثمن قائد الثورة الإسلامية المساعي والجهود التي يبذلها رئيس ومسؤولوا ومنتسبوا السلطة القضائية متابعاً القول: إذا اعتبر المواطنون الجهاز القضائي بأنه ملاذاً لهم ونظروا اليه نظرة ملؤها الأمل والرجاء فإن بإمكاننا القول بإن السلطة القضائية حققت أهدافها ولكن إن فقدت هذه النظرة فإن على الجهاز القضائي مضاعفة جهوده.

وأكد سماحته ضرورة الاهتمام بنتائج الأعمال منوهاً بالقول: قد تنفذ أعمال كثيرة من الناحية الكمية ولكن المهم هو نتيجة هذه الأعمال والمعيار لتقييمها هو كسب رضا المواطنين.

واعتبر قائد الثورة المعظم أن التصدي للمفسدين الاقتصاديين يسر المواطنين ويبث الأمل في نفوسهم وأضاف: الإشراف الدقيق والرقابة على أداء مجموعة الجهاز القضائي والاستفادة من التقنيات الحديثة والتخطيط والعمل وفقا لنظام متقن تمهد الأرضية لإحساس المواطنين بالاطمئنان أكثر من ذي قبل.

وشدّد سماحته على ضرورة أن لا يشهد تحرك وحافز ونشاط مسؤولي السلطة القضائية في العامين المتبقيين من دورتهم الحالية أي تغيير مقارنة بالفترة الماضية معتبراً التناغم الراهن بين السلطات الثلاث فرصة سانحة وقيمة جداً وأضاف: على كل من السلطات الثلاث القيام بمسؤولياتها بحزم مع الأخذ بنظر الاعتبار التناغم والتعاون مع السلطتين الأخريين.

كما نصح ولي أمر المسلمين مسؤولي الجهاز القضائي بأن يغتنموا الظروف الحالية لكي يقدموا جهازاً قضائياً إسلامياً يحتذى به.

وفي جانب آخر من كلمته خلّد الإمام الخامنئي ذكرى شهداء السابع من تير - 28 حزيران - لاسيما آية الله الشهيد الدكتور بهشتي معتبراً أن جريمة هؤلاء الشهداء كانت تتمثل في كونهم من النخبة الفاعلة وأضاف: إن حادثة السابع من تير حادثة مهمة وتاريخيه لأنها كشفت عن الوجه الاجرامي والقبيح لأعداء الثورة الإسلامية من جانب ومن جانب آخر أدت إلى ترسيخ أركان وقواعد النظام الإسلامي.

وفي مستهل اللقاء القى رئيس السلطة القضائية آية الله السيد محمود هاشمي شاهرودي كلمة حيًّا فيها ذكرى شهداء السابع من تير ومن ثم شرح أنشطة هذه السلطة ومنجزاتها.

وأشار السيد هاشمي شاهرودي إلى اللجان القضائية ـ التنفيذية المشتركة وقال: إن مجالس حفظ بيت المال ومكافحة استحواذ الأراضي بصورة غير مشروعة ولجنة مكافحة الجرائم الأخلاقية والاجتماعية ولجنة مكافحة الفساد الاقتصادي ومكاتب حماية حقوق النساء والأطفال ومكاتب حماية حقوق المواطنة ولجنة حقوق الإنسان الإسلامية واللجنة التنفيذية للمادة الـ ٤٤ تعتبر من ضمن اللجان المشتركة.